

ضرورة إصلاح نظام الضريبة الجزائية الوحيدة بالجزائر - دراسة ميدانية على عينة من المكلفين على مستوى ولاية عين تموشنت - The Necessity of Reforming the One-off tax System in Algeria -A Field Study of Taxpayers in Ain Temouchent Province-

ط.د. ديدي جلول^{*1}، أ.د. جعفري عمر^{*2}

¹جامعة عين تموشنت (الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مخبر البحث في الأسواق،

التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية djelloul.didi@univ-temouchent.edu.dz

²جامعة عين تموشنت (الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مخبر البحث في الأسواق،

التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية omar.djafri@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ القبول : 2024-12-26

تاريخ الاستلام: 2024-10-11

المخلص:

يهدف المقال إلى دراسة وتقييم مسار إصلاح نظام الضريبة الجزائية الوحيدة من خلال قوانين المالية منذ سنة 2007، إضافة إلى طرح مجموعة من الميكانيزمات المستقبلية لإصلاح هذا النظام. حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مدعما بدراسة ميدانية استبائية، شملت العينة 1108 مكلفا خاضعا للضريبة الجزائية الوحيدة على مستوى ولاية عين تموشنت (غرب الجزائر). توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الإصلاحات الحالية حتى وإن كان الهدف منها تبسيط الإجراءات وتخفيف الضغط الضريبي على المكلفين تبقى إصلاحات نظرية محضة غير ملموسة ميدانيا، غير أن الواقع والتجربة أكدت عدم فاعلية هذا النظام في كبح التجاوزات غير القانونية وفي تحقيق العدالة والكفاءة الضريبية.

الكلمات المفتاحية: الضريبة الجزائية الوحيدة؛ العدالة الضريبية؛ الإصلاحات الجبائية؛ الكفاءة الضريبية.

تصنيفJel: H200, H210, H220, H230.

Abstract:

The article aims to study and evaluate the process of reforming the single lump sum tax system through financial laws since 2007, in addition to proposing a set of future mechanisms for reforming this system. A descriptive and analytical approach was used, supported by a questionnaire-based field study, with a sample of 1108 taxpayers subjected to the single flat tax at the level of Ain Tamouchant governorate (Western Algeria). The results of this study found that the current reforms, even if they aim to simplify procedures and reduce tax pressure on taxpayers, remain purely theoretical reforms that are not tangible in the field, but reality and experience have confirmed the ineffectiveness of this system in curbing illegal abuses and achieving justice and tax efficiency.

Keywords: Single flat-rate tax system; tax efficiency; Tax reforms; tax justice

Jel classification code : H200, H210, H220, H230.

مقدمة:

في جميع بلدان العالم، يعد دفع الضرائب من بين أكثر تعاملات المواطنين مع الحكومة صعوبة واستهلاكاً للوقت، أما للحكومات فيعد تعزيز الامتثال الضريبي وتحصيل الإيرادات الكافية أمراً ضرورياً لتمويل المنافع والخدمات العامة

لقد شهد النظام الجبائي في الجزائر عدة تغييرات وإصلاحات منذ الاستقلال، حيث كان يتميز النظام القديم بالتعقيد وكثرة أنواع الضرائب، شملت الضرائب والرسوم المفروضة من جهة، وطريقة فرض الضرائب التي يخضع لها المكلفون بالضريبة من جهة أخرى، إضافة إلى تخفيف العبء الجبائي والعمل على تحقيق الاعتدال والبساطة والكفاءة.

وتعد الضريبة الجزافية الوحيدة التي تم استحداثها سنة 2007 عوضاً عن النظام الجزافي المعمول به إلى غاية 2006 أحد ثمار الإصلاح الجبائي، والمقصود به جمع جميع الضرائب وتوحيدها من الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة والضريبة على الدخل الإجمالي وتعويضها بضريبة واحدة، وقد مر هذا النظام بدوره إلى عدة إصلاحات ملموسة أبرزها قانون المالية سنة 2015 والتي تناولت طرق إخضاع المكلفين بالضريبة إضافة إلى طرق التسديد والتحصيل وكذلك تغيير المعدلات المطبقة في النظام، تم جاء قانون المالية 2017 الذي بدوره هو الآخر أسس تغييرات في مجال الإخضاع وطرق التسديد والتحصيل، وتوالت الإصلاحات في القوانين المالية والتكميلية لسنوات 2019 و 2020 و 2021 و 2022 و 2023 والتي بدورها شملت تغييرات في سقف رقم الأعمال وطرق التسديد والتصريح وحتى مجال الإخضاع، هذه الإصلاحات ساهمت في توسيع الوعاء الضريبي نتيجة خضوع أغلبية القطاعات لهذا النظام من جهة، لكن من جهة أخرى ارتفعت نسبة التهرب والغش الضريبي نظراً لضعف آليات الرقابة لهذا النظام مقارنة بالنظام الحقيقي ونظام التصريح المراقب.

ويتضح لنا من خلال ما سبق أن المشرع الجبائي نجح نظرياً في سن قوانين وتشريعات كان الهدف منها تبسيط الإجراءات الجبائية، إلا أن الواقع والممارسة الميدانية أثبتت أن العناصر التشريعية في النظام الضريبي هي الأكثر تعقيداً حيث تكمن صعوبتها بالنسبة للمكلفين في صعوبة قراءتها وفهمها وتطبيقها بالإضافة إلى عدم استقرارها وثباتها (بورنيس، 2021، صفحة 78)

حيث اتسمت هذه الإصلاحات بعدم البعد الاستراتيجي والتخطيط والدراسة الدقيقة، وهذا راجع لعدم مسابرة التطورات الاقتصادية الحالية كالرقمنة والتعامل بنظام الفوترة والشيكات من جهة، وغياب سوق يتسم بالتنظيم الجيد من جهة أخرى.

وبالرجوع للدراسات السابقة المعتمد عليها في بناء هذه الدراسة، نشير إلى توافق كل من دراسة (عبد الرحيم ، 2022) و دراسة (طاطا، 2022) ودراسة (بلحوت و زواوي، 2019) والتي هدفت إلى توضيح وتبيان العلاقة بين تعديلات الضريبة الجزافية الوحيدة على الحصيلة والإيرادات الجبائية مع التطرق إلى الإجراءات الجبائية في النظام الجزافي القديم حيث توصلت هذه الدراسات إلى أن الإصلاحات لم يكن لها تأثير إيجابي كبير على الحصيلة الجبائية لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة إضافة إلى تقشي ظاهرة الغش والتهرب الضريبي، أي أن المشرع نجح نظرياً في سن ضريبة سهلة مبسطة، وبمستوى عبئ ضريبي أخف بالنسبة للمكلف إلى أن الممارسة أثبتت عدم تحقيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة للهدف الرئيسي الذي أدرج من أجله والمتمثل في تبسيط بغرض التأثير الإيجابي على الخزينة العمومية، أما دراسة (بلواضح، 2018) مهتد الطريق لدراسة (لعلوي، 2022) حيث اهتمت دراسة الباحث بلواضح إلى تحليل نظام الضريبة

الجزافية في ظل الإصلاح الجبائي من 2007 حتى 2015 ليكمل الباحث لعلوي بعدها دراسته ويسلط الضوء على ضرورة تحليل أهم المحطات التي مر نظام الضريبة الجزافية الوحيدة حتى 2020. وبالاعتماد على نتائج ومخرجات الدراسات السابقة نطرح توجهنا المتمثل في الإشكالية التالية:

ماهي آليات وخطط إصلاح نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في ظل عدم نجاعة الإصلاحات الحالية؟
مما يقودنا لطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (0.05) بين تقييم مسار إصلاح نظام الضريبة الجزافية الوحيدة (تعديل طرق التسديد والتصريح والاختصاص) وغياب العدالة الضريبية والكفاءة في التحصيل الضريبي؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (0.05) بين الميكانيزمات المستقبلية لإصلاح نظام الضريبة الجزافية الوحيدة وتحقيق العدالة الضريبية والكفاءة في التحصيل الضريبي؟
- ولإجابة على الأسئلة المطروحة، اقترحنا الفرضيات التالية:
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (0.05) بين تقييم مسار إصلاح نظام الضريبة الجزافية الوحيدة (تعديل طرق التسديد والتصريح والاختصاص) وغياب العدالة الضريبية والكفاءة في التحصيل الضريبي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (0.05) بين الميكانيزمات المستقبلية لإصلاح نظام الضريبة الجزافية الوحيدة وتحقيق العدالة الضريبية والكفاءة في التحصيل الضريبي.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للدراسة والمتمثل في المحور الأول للإلمام والإحاطة بالخلفية النظرية والمفاهيمية لموضوع الدراسة، كما دعمنا المحور الثاني بدراسة ميدانية استبائية استهدفت جمع البيانات حول تقييم مسار إصلاح الضريبة الجزافية الوحيدة خلال الفترة من 2007 إلى 2024، إضافة إلى طرح مجموعة من الآليات المستقبلية لإصلاح هذا النظام، وقد تمت هذه الدراسة في ولاية عين تموشنت على مستوى المكلفين الخاضعين لهذا النظام، والتي ستنم معالجتها بالاستعانة بالبرمجة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)

1. تعقيد النظام الضريبي:

لا شك في أن جميع المكلفين مهما كانت صفتهم يتفقون حول أن النظام الضريبي هو موضوع معقد وهذا التعقيد سواء في القوانين الضريبية أو الحسابات الضريبية والتشريعات بصفة عامة يساهم في عدم الامتثال (BELAOUJJA & HAMDANI, 2021, p. 69)

كما عرف (Oginni, EL-Maude, Abdulasalam, & Mustapha, 2014, p. 577) التعقيد الضريبي من خلال ثلاثة جهات أولا من وجهة نظر محاسبي الضرائب يشير التعقيد الضريبي إلى الوقت الذي يستغرقه إعداد إقرارات ضريبة الدخل بما في ذلك التخطيط الضريبي أو الوقت الذي يستغرقه تقديم النصائح والاستشارات الضريبية، ثانيا من جهة محامي الضرائب يتم النظر إلى التعقيد الضريبي من نقطة صعوبة قراءة وفهم وتفسير قوانين الضرائب، ثالثا بالنسبة لدافعي الضرائب يتم النظر إلى التعقيد الضريبي على أساس الوقت الذي يقضيه دافعوا الضرائب في الالتزام بالقوانين الضريبية ذات الصلة، وهو ما يتماشى مع كل من وجهة نظر محاسبي الضرائب ودافعي الضرائب.

2. تبسيط الإجراءات الضريبية:

يجب على الدول ان لا تسمح للنظام الضريبي بإعاقه الأهداف الاقتصادية والوطنية كالنمو الاقتصادي وزياد القدرة التنافسية، حيث الضغط الضريبي والعبء الضريبي المرتفع يؤثر سلبا على مستوى الادخار والاستثمار مما يقلل من ريادة الأعمال والتوظيف (HIMRANE, Rimouche, & Larioui, 2022, p. 298)

1.2. التدابير التي يجب أن تعتمد عليها الحكومة: (HIMRANE, Rimouche, & Larioui, 2022, pp. 309-310)

في الواقع يتجه واضعي وصانعي السياسات الجبائية إلى استخدام قوانين صارمة من أجل تسريع النمو الاقتصادي وديناميكية ريادة الأعمال حيث في اعتقادهم أن عندما يعلم المكلفين بالعواقب الضريبية يكون امتثالهم الضريبي بشكل فعال وأفضل لكن الواقع أثبت عكس ذلك.

كما يعد إدخال أنظمة مبسطة يمكنها توسيع القاعدة الضريبية التي تعود بالنفع على الدولة من خلال جذب الاستثمارات وتشجيع قبول الضرائب، وعليه ليس بالضروري تعقيد الإجراءات الضريبية بل من الممكن استخدام نظام مبسط سهل التطبيق وفعال في نفس الوقت. العمل على إنشاء ضريبة لتحل محل العديد من الضرائب المطبقة. يجب أن تكون الإصدارات تتمتع بالبساطة والعملية، حتى يستطيع المكلف التحرر التام من التزاماته الضريبية بعد سداد الرسوم.

2.2. التدابير الرقمية للمساعدة في التبسيط:

مع زيادة حجم المعاملات أصبح إدخال تكنولوجيا المعلومات فكرة صائبة لإدارة التعقيد الحالي، من خلال الدور الذي تلعبه هذه التكنولوجيا سواء من حيث سعة التخزين الرقمي والقدرة الحاسوبية للألات الذكية في اكتشاف الاحتيال والتهرب الضريبي (HIMRANE, Rimouche, & Larioui, 2022, p. 310)

1.2.2. التحول الرقمي:

يهدف التحول الرقمي إلى إصلاح نماذج الأعمال التقليدية والأنظمة الاجتماعية السابقة بشكل كامل وهو ما يساهم في تسهيل المعاملات بين المكلفين والهياكل الجبائية وبالتالي توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الإيرادات الحكومية.

يمكن القول بأن التحول الرقمي هو نقلة نحو التقدم القائم على المعلوماتية والبيانات الضخمة والذي يغنيه التقدم في جمع وتحليل ومعالجة هذه البيانات (Dahmoune & Karmi, 2024, p. 9)

2.2.2. الامتثال الضريبي والرقمنة:

تعد أنظمة الضرائب الالكترونية من بين الآليات المهمة في تسهيل عملية إعداد التقارير وتبسيط على دافعي الضرائب الالتزام بالقوانين، حيث توفر هذه الأنظمة للمكلفين منصة مناسبة عبر الانترنت لتسجيل معلوماتهم بكل سهولة، وهو ما يعمل بدوره على دعم الشفافية من خلال سهولة الحصول على هذه المعلومات والبيانات والتحقق منها مما ينعكس بالفائدة على كل من الحكومة والمكلفين (Dahmoune & Karmi, 2024, p. 11)

يمكن القول إن العمل بالأنظمة الالكترونية يمثل فارق كبير وخطوة ممتازة بالنسبة لإدارة الجبائية، من حيث توفير منصة سهلة تعمل على تبسيط المعاملات وتخفيف العبء الضريبي لدى المكلفين من جهة، وتوفير أكبر قدر من الكفاءة الضريبية من جهة أخرى.

وفي الجزائر على وجه الخصوص وافقت الإدارة الجبائية على التوجه إلى التصريحات الالكترونية بدلا من التصريحات الورقية وذلك بالاعتماد على بوابتين "جبايتك" و"مساهمتك" (Dahmoune & Karmi, 2024, pp. 11-12)

ورغم الفقرة النوعية في مجال عصرنه ورقمنه إدارة الضرائب في الجزائر فهي إجراءات عالجت جانب تسهيل وتبسيط المعاملات الضريبية بين المكلف والإدارة فقط، إلا أن الهدف الأساسي والمتمثل في استخدام هذه التكنولوجيا في مراقبة سيرورة المعاملات والخدمات المالية بين المكلفين خصيصا مازالت لم تطبق بعد، والتي من شأنها معرفة الإيرادات الحقيقية وبالتالي تحقيق أقصى قدر من الكفاءة الضريبية.

3. نظرة في نظام الضريبة الجزائية الوحيدة:

في إطار إصلاح وعصرنه الإدارة الجبائية لهيكلها وقصدا منها لتخفيف العبء والضغط الضريبي وتعزيز الضمانات القانونية للمكلف بالضريبة، تم استحداث وإدراج نظام الضريبة الجزائية الوحيدة ضمن قانون المالية لسنة 2007(المادة 2 من قانون 24-06 مؤرخ في 26 ديسمبر 2006 يتضمن قانون المالية لسنة 2007، صفحة 3) محل النظام الجزائي الذي كان معمولا به إلى غاية 2006/12/31، وليعوض بدوره الضرائب والرسوم المفروضة سابقا في ظل النظام الجزائي القديم والمتمثلة في كل من الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة والرسم على القيمة المضافة، حيث يخضع المكلفين بالضريبة حسب عتبة رقم الأعمال المحددة في ذلك الوقت والتي تم تعديلها عدة مرات (طاطا، 2022، صفحة 144)

4. تعديلات الضريبة الجزائية الوحيدة:

سنحاول في هذا العنصر تبين جملة من التعديلات التي مر بها نظام الضريبة الجزائية الوحيدة من حيث تعديل سقف الإخضاع مع تحديد الشرائح الخاضعة حسب رقم الأعمال المحدد من خلال قوانين المالية المتعاقبة.

1.4. تعديل سقف الإخضاع للضريبة الجزائية الوحيدة:

حدد المشرع الجزائري سقف الخضوع قبل 2007 في النظام الجزائي القديم كالتالي: قسم المكلفين إلى مجموعتين، المجموعة الأولى: الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا تجاريا متمثلا في بيع السلع والأشياء واللوازم الغذائية ألا يفوق رقم أعمالهم عتبة 500000 دج. المجموعة الثانية: تخص الذين يمارسون نشاطات أخرى ألا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي عتبة 250000 دج(المادة 15:1 من قانون رقم 90 - 36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 يتضمن قانون المالية 1991، صفحة 11)

ومع بداية 2007، ودخول نظام الضريبة الجزائية الوحيدة حيز التطبيق، تم تحديد سقف موحد لكافة المكلفين الخاضعين لهذا النظام، وهو ألا يتجاوز رقم أعمالهم 3000000 دج، وهذا بالنسبة للأشخاص الطبيعيين التي تتمثل تجارتهم في بيع البضائع والأشياء بما في ذلك الحرفيون التقليديون، والأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون الأنشطة الأخرى مثل: تأدية الخدمات التابعة لفئة الأرباح الصناعية والتجارية(المادة 282 مكرر 1 من قانون 06 - 24 مؤرخ في 26 ديسمبر 2006 يتضمن قانون المالية لسنة 2007، صفحة 4)

كما حدد المشرع معدلات الضريبة الجزائية الوحيدة حسب المادة 282 من نفس القانون كالتالي:

- 6% بالنسبة للأشخاص الطبيعيين الذين تتمثل تجارتهم الرئيسية في بيع البضائع

- 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى مثل: تأدية الخدمات التابعة لفئة الأرباح الصناعية والتجارية. ليرتفع مجددا سنة 2010 ليصل 5000000 دينار جزائري (المادة 14 من قانون 09 - 09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 يتضمن قانون المالية لسنة 2010، صفحة 7) وليستمر في الارتفاع ليصل إلى 10000000 ملايين دينار جزائري سنة 2013 (المادة 3 من قانون 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012 المتضمن قانون المالية لسنة 2013، صفحة 4) ومع بداية 2015 أصبحت الضريبة الجزافية الوحيدة تضم حتى الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة إلى المكلفين الخاضعين الذين لا يتعدى رقم أعمالهم السنوي عتبة 30000000 مليون دينار جزائري (المادة 13 من قانون 10-14 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015، صفحة 6).

وتم تحديد معدلين بموجب المادة 13 من قانون المالية 2015 كالتالي:

- 5% بالنسبة للأنشطة الإنتاج وبيع السلع.

- 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

ومع بداية سنة 2020 اتخذ المشرع الجبائي الجزائري خطوة مغايرة عما اعتاد فعله في القوانين السالفة الذكر حيث قام بخفض سقف رقم الأعمال ليصبح 15 مليون دينار جزائري، ماعدا تلك التي اختارت الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي (المادة 8 من القانون 14-19 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المتضمن قانون المالية لسنة 2020، صفحة 6)، واستثناء الأشخاص المعنويين، وهذا نتيجة الآثار السلبية التي نتجت عن قانون المالية 2015 الذي سمح للأشخاص المعنويين من مؤسسات مصغرة وصغيرة ومتوسطة الخروج من النظام الحقيقي الأكثر فعالية والخضوع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الذي لا يفرض مسك محاسبة منتظمة ولا المصادقة على الحسابات، وهذا ما أدى بالإخلال بالنظام الجبائي الحالي وإحداث ثغرة فيه حيث أدى إلى زيادة فاحشة في الغش والتهرب الضريبيين، إضافة إلى ضم وإخضاع فئة المهن الحرة الغير تجارية إلى التصريح المراقب حسب المادة 26 من نفس القانون وهو ما أثار ضجة وسط هذه الفئة المهنية حيث قاموا باحتجاج مطالبين بعدم العودة لهذا النظام بحجة أنهم لا يسددون سوى 12%، وهنى نستنتج أن نظام التصريح المراقب والنظام الحقيقي يمتازان بالفعالية مقارنة بنظام الضريبة الجزافية الوحيدة (عبد الرحيم ، 2022، صفحة 185)

ليعود المشرع مرة أخرى في قانون المالية التكميلي لسنة 2020، حيث قام بتوسعة الوعاء الضريبي آخر وإدراج أصحاب المهن الحرة الغير تجارية، والشركات المدنية ذات الطابع المهني التي تمارس نشاطا صناعيا وتجاريا وحرفيا، وكذا التعاونيات الحرفية والصناعية التقليدية إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة (المادة 14 من قانون 20 - 07 المؤرخ في 4 يونيو 2020 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، صفحة 8)

ومع بداية سنة 2022 اتخذ المشرع قرارا استراتيجيا آخر حيث قام بتخفيض سقف رقم الأعمال إلى 8000000 دج، وهذا بغيت تضيق الوعاء وتصفية المكلفين الذي يتجاوز رقم أعمالهم سقف الإخضاع المذكور سابقا والإبقاء على نفس الشروط المذكورة سابقا بحكم المادة 55 من قانون رقم 21 - 16 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021 المتضمن قانون المالية لسنة 2022.

2.4. التعديل في طرق اختيار الخضوع للنظام الحقيقي بالنسبة للمكلفين بالضريبة الجزافية الوحيدة:

في ظل التعديلات الخاصة بكيفية اختيار الخضوع للنظام الحقيقي بالنسبة للمكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، قام المشرع الجبائي بمنحهم الحرية في اختيار الخضوع للنظام الحقيقي، حيث يبقى هذا الاختيار ساريا مفعوله ولا رجعت فيه لسنة واحدة فقط، وإذا لم يتجاوز المكلف سقف الخضوع المحدد من قبل ب 30 مليون دينار جزائري في سنة الخضوع للنظام الحقيقي يتحول تلقائيا لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة(المادة 42 من القانون 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015، صفحة 16)

وبعد صدور قانون المالية 2017 بموجب(المادة 41 تعدل أحكام المادة 3 من قانون الاجراءات الجبائية، من القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 يتضمن قانون المالية لسنة 2017، الصفحات 23-24)الذي نص على حرية المكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة في اختيار الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي، وذلك بشرط أن يبلغ هذا الاختيار إلى الإدارة الجبائية قبل 01 فيفري من السنة الأولى التي يرغب فيها المكلف بتطبيق نظام الربح الحقيقي، ويبقى الاختيار ساري للسنة الأولى الحالية التطبيق والسنين المواليين حيث يكون الاختيار لا رجعة فيه طوال فترة 3 سنوات.

ملاحظة: على المكلفين بالضريبة الراغبين في التخلي عن هذا الاختيار تبليغ الإدارة الجبائية بذلك قبل أول فبراير من السنة الموالية للفترة التي تمت فيها تطبيق الاختيار أو تم فيها التمديد ضمنيا، وهذا بموجب المادة 41 من قانون المالية لسنة 2017 المعدلة للمادة 3 من قانون الإجراءات الجبائية. حافظ المشرع الجبائي على ما عدل سابقا، غير أنه أضاف بندا استراتيجي جديد نص على أن اختيار الخضوع إلى نظام الربح الحقيقي لا رجعة فيه بحكم المادة 27 عدل أحكام المادة 3 من قانون الاجراءات الجبائية من قانون رقم 20-07 مؤرخ في 4 يونيو 2020 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020.

5. الدراسة الاستبائية:

1.5. أداة الدراسة ومتغيراتها:

من أجل القيام بهذه الدراسة، تمت الاستعانة باستمارة استبيان أعدت خصيصا لذلك، تضمنت جزءا أولا حول البيانات الشخصية لعينة الدراسة المتمثلة في: متغير العمر، متغير عدد سنوات الخبرة، متغير المستوى الدراسي، متغير طبيعة النشاط، كما جاء ضمن هذه الاستمارة المحور الأول الذي خصص لتبيان الأثر الناجم عن تغيير كلى من مجالا لتسديد والتصريح والتغيير في مجال الإخضاع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة من خلال 16 فقرة، أما المحور الثاني فقد خصص لدراسة الأثر الناجم عن الميكانيزمات المستقبلية لإصلاح الضريبة الجزافية الوحيدة من خلال 15 فقرة.

وقد احتوت هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات المتمثلة في: أربعة متغيرات مستقلة: تغيير مجال الإخضاع والتسديد والتصريح والخطط المستقبلية لإصلاح الضريبة الجزافية الوحيدة بالإضافة إلى متغيرين تابعين هما العدالة الضريبية والكفاءة في التحصيل الضريبي

تم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي لتقييم فقرات محوري الدراسة كالتالي:
الجدول (01): مقياس ليكارت الخماسي والأوزان الترتيبية للمتوسط الحسابي المرجح

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	1.8-1	2.6-1.81	3.4-2.61	4.2-3.41	5-4.21

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعارف السابقة

2.5. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة على المستوى الوطني، أخذت عينة الدراسة من هذا المجتمع، من خلال توزيع استبيان إلكتروني وورقي على المكلفين، وقد شمل المكلفين بالضريبة الجزافية الوحيدة على مستوى ولاية عين تموشنت. حيث تم توزيع 1.120 استمارة تم استرجاع 1.115 منها، وبعد تفحص الاستثمارات المسترجعة تم إلغاء 7 استمارات منها نظرا لعدم صلاحيتها لوجود إجابات غير مكتملة. بالتالي أصبحت العينة الصالحة للدراسة مكونة من 1.108 استمارة.

3.5. حدود الدراسة:

- الحدود المكانيّة: تمثلت في المكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة بولاية عين تموشنت.
- الحدود الزمنية: تناولت هذه الدراسة الفترة الممتدة من 2007-2024.
- الحدود البشرية: تمثلت في المكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

4.5. الخصائص الوصفية لعينة الدراسة:

وجهت الاستثمارات الموزعة على المكلفين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة بولاية عين تموشنت، حيث تم الاهتمام بالمؤهل العلمي، الخبرة في الميدان، طبيعة النشاط، العمر والجدول التالي يوضح تلك الخصائص:

الجدول (02): الخصائص الوصفية لأفراد العينة

خصائص العينة	الفئة	التكرار	النسبة%
العمر	أقل من 30 سنة	68	6.1%
	من 31 إلى 40 سنة	713	64.4%
	من 41 إلى 50 سنة	313	28.2%
	أكثر من 50 سنة	14	1.3%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	80	7.2%
	من 5 إلى 10 سنوات	528	47.7%
	من 10 إلى 15 سنة	458	41.3%
	أكثر من 15 سنة	42	3.8%
المستوى الدراسي	متوسط	84	7.6%
	ثانوي	444	40.1%
	ليسانس	365	32.9%

12.5%	138	ماستر	
0.9%	10	ماجستير	
0.5%	5	دكتوراه	
5.6%	62	آخر	
34.2%	379	تجاري	طبيعة النشاط
14.7%	163	انتاجي	
34.9%	387	خدمي	
16.2%	179	مهن حرة	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

سنوات الخبرة: يتضح لنا من خلال الجدول (02) أن توزيع عينة الدراسة حسب خاصية سنوات الخبرة أن غالبية أفراد العينة لديهم خبرة مهنية تفوق الخمس سنوات حيث قدرت نسبتهم بـ 47.7% وهي أعلى نسبة لهذا المتغير في العينة ككل، تليها نسبة 41.3% الخاصة بمن لديهم خبرة مهنية تفوق 10 سنوات، وعليه نستنتج بأن أفراد العينة يتمتعون بالأقدمية التي تسمح لهم بتقديم رأيهم بدقة حول هذا الموضوع خاصة وإنهم عاشوا مع مختلف تغيرات القوانين والتشريعات الخاصة بموضوعنا عبر سنوات مختلفة.

المستوى الدراسي: يتضح من خلال الجدول (02) أن توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي بلغ 40.1% بالنسبة للمستوى الثانوي وهي الفئة الأكثر تكرار على مستوى العينة، تم تليها ونسبة 32.9% خاصة بحملة شهادة ليسانس

إضافة إلى مجموعة صغيرة من حملة شهادة الدكتوراه والماجستير، وعليه نستنتج أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون بالمستوى الجيد والكفاءة مما يضيف على إجاباتهم الشفافية والمصداقية.

طبيعة النشاط: يتجلى لنا من خلال الجدول (02) أن توزيع أفراد العينة حسب متغير طبيعة النشاط أن غالبيتهم ذوي نشاط خدمي وتجاري بنسب على الترتيب كالتالي 34.9%، 34.2% تم تليهم نسبة 16.2% بالنسبة لأصحاب الأنشطة الحرة، تم نسبة 14.7% بالنسبة لأفراد العينة الذين يزاولون أنشطة إنتاجية وهي في نفس الوقت أقل نسبة من غيرها من الأنشطة.

5.5 اختبارات الاستبيان

1.5.5 اختبار صدق الاتساق الداخلي للاستبيان

الجدول (03): نتائج اختبار "بيرسون" لفحص الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان

رقم المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	الأثر الناجم عن تغيير طرق التسديد والتصريح ومجال الإخضاع	0.973	0.000
02	الأثر الناجم عن تطبيق ميكانيزمات الإصلاح المستقبلية للضريبة الجزافية الوحيدة	0.939	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

من نتائج الجدول رقم 3 وبعد حساب معامل الارتباط "بيرسون" بين درجات كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية للمحور، يتضح لنا أن المحورين دالين إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01. بالإضافة على أن معامل الارتباط "بيرسون" يتراوح بين 0.939 بالنسبة للمحور الثاني و0.973 بالنسبة للمحور الأول وهي نسبة ممتازة تسمح لنا بالقول بأن هناك اتساق وانسجام وتناسق داخلي ممتاز أي المحورين يعتبران مناسبين لقياس ما وضعنا لقياسه.

الجدول (04): معامل الارتباط بيرسون لحساب الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

الرقم	فقرات المحور الأول	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	ساهمت التغيرات في مجال التسديد في التأثير سلبا على المكلفين بالضريبة.	0.802	0.000
02	إيداع التصريح التقديري في بداية 6 أشهر الأولى من السنة يؤثر سلبا على المكلفين بالضريبة.	0.722	0.000
03	ساهم قانون المالية التكميلي لسنة 2020 الذي ينص على أن المكلف بالضريبة هو الذي يصرح برقم الأعمال التقديري إلى انعدام المصادقية والشفافية	0.717	0.000
04	ساهم قانون المالية التكميلي لسنة 2020 إلى الزيادة من إمكانية الغش والتهرب الضريبي.	0.687	0.000
05	نظام الضريبة الجزافية يفتح المجال أمام المكلفين للتحايل في التصريحات.	0.697	0.000
06	ساهمت التصريحات التقديرية والنهائية والتكميلية وتصريحات الخاصة ب الدخل G50 TER بتعقيد الإجراءات بالنسبة للمكلف وإرهاقه.	0.697	0.000
07	عدم الوضوح في عدة نقاط بالنسبة للأشخاص المعنويين وتجار الجملة لا يحقق عدالة ضريبية بالنسبة للمكلفين.	0.706	0.000
08	التغيرات الذي مر بها سقف رقم الأعمال من 30 مليون إلى 15 مليون إلى 8 ملايين أثرت سلبا على المكلفين بالضريبة.	0.694	0.000
09	منح إعفاءات مؤقتة للمستفيدين من أجهزه دعم تشغيل الشباب يعتبر غير عادلا لبقية المكلفين الآخرين.	0.647	0.000

10	0.692	0.000	تحديد الحد الأدنى للضريبة ب 10000 دج فتح المجال أمام المكلفين للتحايل والتصريح برقم أعمال معدوم أو متدني.
11	0.686	0.000	قوانين الرقابة الخاصة بالضريبة الجزائية الوحيدة ضعيفة مقارنة بنظيرتها المطبقة لدى النظام الحقيقي ونظام التصريح المراقب.
12	0.715	0.000	ساهم إخضاع أصحاب المهن الحرة (محامون-أطباء) الذين كانوا خاضعين لنظام التصريح المراقب إلى الضريبة الجزائية الوحيدة في زيادة المنازعات الجبائية.
13	0.717	0.000	إخضاع أصحاب المهن الحرة لنظام الضريبة الجزائية الوحيدة يعتبر غير عادلا.
14	0.725	0.000	تدابير الضريبة الجزائية الوحيدة لم تمتص أصحاب الأنشطة الموازية (السوداء) الموجودة في السوق.
15	0.738	0.000	فرض معدلين مختلفين 5 و12 دون دراسة دقيقة يزيد من فرص التهرب الضريبي وفتح المجال لعدم تحقيق العدالة.
16	0.650	0.000	عدم وضع برامج وحصص توعوية (اونلاين) أثر سلبا على المكلف القديم والجديد في فهم الدور الذي يلعبه في الحلقة الاقتصادية.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية SPSS

من خلال الجدول رقم 4 نلاحظ أن معامل الارتباط لـ "بيرسون" للمحور الأول يتراوح ما بين 0.647 و0.802 وعند مؤشر دلالة معنوية 1% بدرجة ثقة عالية تقدر ب 99% مما يدل على وجود ارتباط قوي بين كل فقرة ومحورها التي تنتمي إليه، وبالتالي يوجد اتساق داخلي جيد بين كل فقرات المحور الأول: تقييم مسار الضريبة الجزائية الوحيدة (أثر تغيير طرق التسديد والتصريح ومجال الإخضاع على غياب العدالة الضريبية والكفاءة في التحصيل الضريبي)

الجدول (05): معامل الارتباط "بيرسون" لحساب الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

الرقم	فقرات المحور الأول	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	وجوب قيام الإدارة الضريبية بتخصيص أيام وندوات للتعريف لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، لان أغلب المكلفين بالضريبة لا يزال في اعتقادهم أن الإدارة الضريبية هي من تقوم بإعداد الضريبة والاعلام بها.	0.616	0.000
02	التحسيس بمدى أهمية دفع الضرائب لدى المكلفين لإنعاش الاقتصاد الوطني.	0.572	0.000
03	إصلاح يقطع من الممارسات السابقة ويتخذ مقاربة جديدة شعارها إعادة النظر في علاقة الدولة بالمجتمع في المجال الضريبي ويدعم العدالة والشفافية.	0.521	0.000
04	محاربة السوق الموازي الذي يستنزف الموارد الجبائية من جهة ومنافس للمكلفين بالضريبة من جهة أخرى من (خلال التبليغ على الأنشطة الاقتصادية الموازية) يدعم العدالة والشفافية والتحصيل العادل للضريبة.	0.494	0.000
05	التشجيع على التحول الرقمي في الأنظمة الضريبية تحالفا واسعا النطاق من الأطراف المعنية لتنفيذ الإصلاحات القانونية اللازمة وتوفير التمويل المطلوب يدعم العدالة والشفافية والتحصيل العادل للضريبة.	0.512	0.000
06	اعتماد نظام الفوترة أو الدلائل لإعطاء المصدقية للمعاملات والتحصيل العادل للضريبة.	0.530	0.000
07	إلغاء التصريح التقديري والنهائي.	0.639	0.000
08	العمل بالبطاقات المالية عوض حمل النقود لتفادي الأموال المزورة خصوصا في المعاملات الكبرى وتحقيق الشفافية في المعاملات.	0.589	0.000
09	العمل على جعل كل المعاملات التجارية والخدمات تتم عن طريق البنك والاستفادة من إعفاء 3 سنوات الأولى ثم تطبيق معدل 1 بالمائة فقط من رقم الاعمال السنوي بالنسبة لا نشطة	0.571	0.000

		الإنتاج والبيع ولباقي الأنشطة بدلا من (5 و 12) يحقق العدالة والتحصيل العادل للضريبة.	
10	0.578	العمل على توسيع الوعاء أهم من الرفع في الضريبة يحقق العدالة والتحصيل العادل للضريبة.	0.000
11	0.593	العمل على التقييم الجبائي أو التعريف الجبائي للمكلفين والاستفادة من الامتيازات مثال (الفلاحة المعرفين جبائيا يستفيدون من خصومات على TVA عند شراء الاعلاف) يحقق العدالة والتحصيل العادل للضريبة.	0.000
12	0.595	ضرورة توفير مختلف الوسائل المادية والبشرية اللازمة من أجل تغطية أكبر فئة ممكنة من المكلفين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة (لأن عدد المراقبين ضئيل مقارنة بالخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة يحقق العدالة والتحصيل العادل للضريبة.	0.000
13	0.607	إنشاء أسواق جوارية لنشاطي تجارة الجملة والتجزئة عبر تراب وفضاءات البلديات من أجل القضاء على الأسواق الموازية يحقق العدالة والتحصيل العادل للضريبة.	0.000
14	0.647	تفعيل نظام المعلومات الضريبية عبر مختلف برامج المراقبة يحقق العدل والتحصيل العادل للضريبة.	0.000
15	0.613	عندما يعلم المواطنون ان (أموالهم تنفق جيدا على الخدمات التي يريدونها بالفعل) فأنهم يصبحون أكثر استعدادا لدفع الضرائب.	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية SPSS

من خلال الجدول رقم 5 نلاحظ أن معامل الارتباط لـ "بيرسون" للمحور الثاني يتراوح ما بين 0.494 و 0.647 عند مؤشر دلالة معنوية 1% بدرجة ثقة عالية تقدر ب 99% مما يدل على وجود ارتباط قوي بين كل فقرة ومحورها التي تنتمي إليه، وبالتالي يوجد اتساق داخلي جيد بين كل فقرات محور الثاني: أثر الإصلاحات المستقبلية في مجال الضريبة الجزافية الوحيدة على تحقيق العدالة الضريبية والكفاءة في التحصيل الضريبي.

2.5.5. اختبار ثبات الاستبيان

يستخدم معامل الثبات Cronbach's alpha لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية الاتساق الداخلي لعبارات الأداة، كما تكمن خصائص وأهمية معامل الثبات Cronbach's alpha في: تبيان موثوقية النتائج المتحصل عنها حيث تكون أكثر دقة ويمكن الاعتماد عليها. صدق الأداة: الذي غالبا ما يرتبط معامل ألفا كرونباخ بصدق الأداة فكلما ارتفعت قيمته زادت احتمالية قياس بالفعل البناء المراد قياسه. تحسين الأداة: يساعدنا معامل ألفا كرونباخ في تحديد العناصر التي لا تساهم بشكل فعال في قياس البناء وبالتالي يمكن حذفها أو تعديلها للرفع من موثوقية الأداة.

ويمكن القول إن الحد الأدنى لقيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ يجب أن يكون 70 وكلما زادت قيمة هذا المعامل عن هذا الحد كلما دل ذلك على ثبات أكبر لأداة القياس.

ويوضح لجدول رقم 06 أن معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحاو الاستبيان نجدها مقبولة وتعكس ثبات أداة القياس، حيث سجل الثبات الإجمالي لجميع فقرات الاستبيان ب 0.946 حيث تجاوزت 70 وهي تعكس وجود ثبات قوي في أداة القياس، في حين يتراوح ثبات المحاور ما بين 0.856 و 0.931 وهذا يدل على أن الاستبيان يتميز بدرجة جيدة من الثبات ويمكن الاعتماد عليه في هذه الدراسة.

الجدول (06): معامل ألفا كرونباخ لقياس صدق وثبات أداة الدراسة

رقم المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات
01	تقييم مسار الضريبة الجزافية الوحيدة الأثر الناجم عن تغيير طرق التصريح والتسديد والإخضاع للضريبة	16	0.931
02	الأثر الناجم عن الإصلاح المستقبلي للضريبة الجزافية الوحيدة	15	0.856
	الثبات العام للاستبيان	31	0.946

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية SPSS

3.5.5. اختبار فرضيات الدراسة

في هذه الدراسة قمنا باختبار صحة الفرضيات بالاعتماد على تحليل محاور الاستبيان من خلال استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه إجابات أفراد العينة ودرجة الأهمية بالنسبة لكل فقرة مع المحور التي تنتمي إليه، إضافة إلى اختبار T للعينة الواحدة لتحليل فقرات الاستبيان، فهو اختبار يستخدم لاختبار الفروقات المعنوية لعينة واحدة أو عينتين سواء كانتا مرتبطتين أو مستقلتين في حالة ما إذا كان تباين المجتمع مجهولا، ومن خلاله يتم قبول أو رفض الفرض الصفري بناء على مقارنة T المحسوبة مع T الجدولية و وقوعها في منطقة القبول أو الرفض، كما يمكن الاستغناء عن اختبار الاعتدالية في حالتنا هذه مدام حجم عينتنا 1108 وهو ما يفوق حجم العينة المقدر ب30 المتعارف عليه.

1.3.5.5. الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين (تغيير طرق

التصريح والتسديد والإخضاع) وغياب العدالة الضريبية والكفاءة في التحصيل الضريبي

الجدول (07): اختبار فقرات المحور الأول بواسطة الوسط الحسابي والانحراف المعياري و T واتجاه الإجابات

رقم الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	اتجاه الإجابة	أهمية الدراسة
01	4.0171	0.50174	67.481	0.000	موافق	16
02	4.2807	0.65829	64.759	0.000	موافق بشدة	14
03	4.3727	0.67412	67.784	0.000	موافق بشدة	07
04	4.3249	0.65507	67.324	0.000	موافق بشدة	13
05	4.3357	0.67281	66.085	0.000	موافق بشدة	11
06	4.3845	0.68683	67.097	0.000	موافق بشدة	06
07	4.3655	0.68337	66.514	0.000	موافق بشدة	09
08	4.3529	0.69260	65.020	0.000	موافق بشدة	10
09	4.2762	0.78231	54.300	0.000	موافق بشدة	15
10	4.4016	0.67493	69.126	0.000	موافق بشدة	05
11	4.3682	0.66921	68.056	0.000	موافق بشدة	08
12	4.4088	0.68524	68.437	0.000	موافق بشدة	04
13	4.4179	0.69553	67.856	0.000	موافق بشدة	03
14	4.4215	0.67886	69.699	0.000	موافق بشدة	02
15	4.4395	0.67805	70.669	0.000	موافق بشدة	01
16	4.3303	0.62837	70.471	0.000	موافق بشدة	12
جميع الفقرات	4.3436	0.47147	94.864	0.000	موافق بشدة	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج المعالجة الإحصائية SPSS

نوضح من خلال الجدول رقم 07 أن آراء أفراد العينة للمحور الأول: أثر تقييم مسار إصلاح الضريبة الجزافية الوحيدة (تغيير التصريح والتسديد والإخضاع) على غياب العدالة الضريبية والكفاءة في التحصيل الضريبي.

حيث يتضح أن اتجاه إجابات أفراد العينة تتجه أغلبها نحو موافق بشدة ضمن كل الفقرات، بالإضافة إلى أن مستويات الدلالة كلها تساوي 0.000 أي أقل من 0.05، مما يدل على إيجابيات هذه الفقرات، وبالتمعن حول درجة أهمية كل فقرة من فقرات المحور الأول نلاحظ أن الفقرة رقم 15 احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.4395 وبانحراف قدره 0.67805 والتي تدل على أن أفراد العينة يوافقون وبشدة على أن فرض معدلات 5 و 12 دون دراسة دقيقة وفعلية للوعاء الضريبي للمكلف يؤدي إلى غياب الكفاءة في التحصيل الضريبي، تم تليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم 14 بمتوسط حسابي قدره 4.4215 وبانحراف قدره 0.67886 والتي تدل على أن أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تدابير الضريبة الجزافية الوحيدة لم تمتص أصحاب الأنشطة الموازية (السوداء) الموجودة في السوق وهذا ما يؤثر سلباً على الكفاءة في التحصيل

الضريبي، تم تأتي في المرتبة الثالثة الفقرة رقم 13 بمتوسط 4.4179 وبانحراف 0.69553 والتي تدل على أن أفراد العينة يوافقون وبشدة على أن إخضاع أصحاب المهن الحرة كالأطباء والمحامين يعتبر غير عادل بالنسبة لبقية المكلفين، حتى الفقرة رقم 1 التي احتلت المرتبة 16 بمتوسط حسابي قدره 4.0171 وبانحراف قدره 0.50174 تشير إلى أن أفراد العينة يوافقون بأن التغييرات المستمرة في التشريعات وقوانين المالية وقوانين المالية التكميلية تؤدي إلى إنهاك المكلف من حيث فهمها من جهة وعدم خلق بيئة مهيأة للاستثمار أي تخوف من الاستثمار نتيجة التغيير في القوانين المستمرة من جهة أخرى وهذا ما يؤدي إلى غياب التحصيل الحقيقي للضريبة، كما تجدر الإشارة أن المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور الأول الذي بلغ 4.3436 والذي يقع في المجال (4.21-5) وبانحراف معياري 0.47147، وأيضا قيمة T المحسوبة التي تساوي 94.864 والتي هي أكبر من قيمة T الجدولية المقدر بـ 2.584 ، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين تقييم مسار إصلاح الضريبة الجزافية الوحيدة (تغيير مجال الإخضاع والتصريح والتسديد) وغياب العدالة الضريبية والكفاءة في التحصيل الضريبي.

وقبول الفرضية البديلة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين تقييم مسار إصلاح الضريبة الجزافية الوحيدة وغياب العدالة الضريبية والكفاءة في التحصيل الضريبي، أي أن أفراد العينة يوافقون على أن التغيير في مجال التصريح والتسديد والإخضاع يساهم في غياب العدالة الضريبية من جهة وغياب الكفاءة في التحصيل الضريبي من جهة أخرى وهو ما يؤثر بصفة غير مباشرة على المصلحة العامة والخاصة ككل.

2-3-5-5 الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين الميكانيزمات المستقبلية لإصلاح الضريبة الجزافية الوحيدة وتحقيق العدالة والكفاءة في التحصيل الضريبي.

الجدول (08): اختبار فقرات المحور الأول بواسطة الوسط الحسابي والانحراف المعياري و T واتجاه الإجابات

رقم الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	اتجاه الاجابة	أهمية العبارة
01	4.0523	0.42607	82.214	0.000	موافق	15
02	4.3403	0.59562	74.901	0.000	موافق بشدة	14
03	4.4955	0.59884	83.127	0.000	موافق بشدة	01
04	4.4206	0.59508	79.462	0.000	موافق بشدة	10
05	4.3845	0.58913	78.225	0.000	موافق بشدة	13
06	4.4016	0.60132	77.588	0.000	موافق بشدة	11
07	4.4801	0.65612	75.091	0.000	موافق بشدة	03
08	4.4829	0.60611	81.436	0.000	موافق بشدة	02
09	4.4449	0.60235	79.850	0.000	موافق بشدة	06
10	4.4504	0.59376	81.309	0.000	موافق بشدة	05
11	4.4567	0.59273	81.804	0.000	موافق بشدة	04
12	4.4278	0.59144	80.358	0.000	موافق بشدة	08
13	4.4305	0.59023	80.675	0.000	موافق بشدة	07
14	4.4260	0.59880	79.269	0.000	موافق بشدة	09
15	4.4007	0.60417	77.172	0.000	موافق بشدة	12
جميع الفقرات	4.4063	0.34084	137.343	0.000	موافق بشدة	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية SPSS

نوضح من خلال الجدول رقم 08 أن أراء أفراد العينة للمحور الثاني: أثر ميكانيزمات وآليات إصلاح الضريبة الجزافية الوحيدة على تحقيق العدالة الضريبية والكفاءة في التحصيل الضريبي.

حيث يتضح أن اتجاه إجابات أفراد العينة تتجه أغلبها نحو موافق بشدة ضمن كل الفقرات، بالإضافة إلى أن مستويات الدلالة كلها تساوي 0.000 أي أقل من 0.05، مما يدل على إجابيات هذه الفقرات، وبالتمعن حول درجة أهمية كل فقرة من فقرات المحور الأول نلاحظ أن الفقرة رقم 03 احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.4955 وانحراف قدره 0.59884 والتي تدل على أن أفراد العينة يوافقون وبشدة على إصلاح يقطع من الممارسات السابقة ويتخذ مقاربة جديدة شعارها إعادة النظر في علاقة الدولة بالمجتمع في المجال الضريبي ويدعم العدالة والشفافية والكفاءة في التحصيل الضريبي، تم تليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم 08 بمتوسط حسابي قدره 4.4829 وانحراف قدره 0.60611 والتي تدل على أن أفراد العينة يوافقون بشدة على العمل بالبطاقات المالية عوض حمل النقود لتفادي الأموال المزورة خصوصا في المعاملات الكبرى هكذا تكون الدولة على دراية بحركة خروج ودخول الأموال الفعلية لحسابات المكلفين أي تحديد رقم الأعمال الحقيقي ومراقبته تلقائيا من خلال هذه الخاصية وبالتالي تحقيق الكفاءة في التحصيل الضريبي، تم تأتي في المرتبة الثالثة الفقرة 07 برقم بمتوسط 4.4801 وانحراف 0.65612 والتي تدل على أن

أفراد العينة يوافقون وبشدة على التخلي على التصريحات التقديرية التي تعتبر في مجملها تصريحات كاذبة وتعويضها بالآليات جديدة تسمح بتحقيق أقصى تحصيل ضريبي من جهة ورضا المكلف من جهة أخرى، وصولاً إلى الفقرة رقم 1 التي احتلت المرتبة 15 بمتوسط حسابي قدره 4.0523 وبانحراف قدره 0.42607 والتي تشير إلى أن أفراد العينة يوافقون على وجوب قيام الإدارة الضريبية بتخصيص أيام وندوات للتعريف لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة لأن أغلب المكلفين بالضريبة لا يزال في اعتقادهم أن الإدارة الضريبية هي من تقوم بإعداد الضريبة والإعلام بها وهذا خطأ ولهذا وعي المكلف يؤدي إلى انتفاع الدولة من جهة وانتفاعه بطريقة غير مباشرة من جهة أخرى، كما تجدر الإشارة أن المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور الثاني بلغ 4.4063 والذي يقع في المجال (4.21-5) وبانحراف معياري 0.34084، وأيضاً قيمة T المحسوبة التي تساوي 137.343 والتي هي أكبر من قيمة T الجدولية المقترحة بـ 2.584، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين الميكانيزمات المستقبلية لصلاح الضريبة الجزافية الوحيدة وتحقيق العدالة والكفاءة في التحصيل الضريبي.

وقبول الفرضية البديلة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين الميكانيزمات المستقبلية لصلاح الضريبة الجزافية الوحيدة وتحقيق العدالة والكفاءة في التحصيل الضريبي، أي أن أفراد العينة يوافقون على أن الآليات المقترحة مستقبلاً لإصلاح الضريبة الجزافية الوحيدة تساهم في تحقيق الكفاءة في التحصيل الضريبي وهذا ما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع والدولة.

6-الخاتمة:

بعد استعراض موضوع بحثنا المتواضع والمتمثل في إصلاح نظام الضريبة الجزافية الوحيدة من خلال التعمق وتحليل قوانين المالية والمواد التشريعية الخاصة بتعديل طرق الاخضاع والتصريح والتسديد التي سعى من خلالها المشرع الجبائي إلى تبسيط الإجراءات الجبائية سواء من جهة المكلفين أو من جهة الإدارة الجبائية، وتحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين والرفع من مستوى وكفاءة التحصيل الضريبي.

إلا أن هذه القوانين لم تحصد نتائج إيجابية على أرض الواقع بل كانت قوانين آنية غير مدروسة بشكل دقيق ولا تتمتع بالبعد الاستراتيجي والاقتصادي، وعليه يجب على المشرع تحليل مخلفات هذه القوانين السلبية منها والإيجابية على الأمد القصير والطويل ثم وضع الاستراتيجيات المناسبة من أجل القضاء على هذه التجاوزات كالغش والتهرب الضريبيين وتحقيق أقصى قدر من العدالة والكفاءة الضريبية وبالتالي نظام جبائي قوي ومتين بما يتماشى مع متطلبات البيئة الاقتصادية الجزائرية، كما سنعرض لكم أهم النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة بشقيها النظري عامة والتطبيقي خاصة:

- ساهمت التغييرات المستمرة في قوانين المالية وقوانين المالية التكميلية كل سنة في التأثير سلباً على المكلفين بالضريبة حيث يصعب فهمها من جهة، وغياب مناخ مهني للاستثمار بسبب مخاوف المستثمرين من التغيير في هذه القوانين من جهة أخرى وبالتالي تدني عملية التحصيل الضريبي.
- ساهم قانون المالية 2015 الذي حدد سقف الاخضاع بـ 30 مليون دينار جزائري إلى زيادة مهولة في الغش والتهرب الضريبي خصوصاً أنه أدرج الشخصية المعنوية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة وبالتالي نقص العدالة والتحصيل الضريبي، وهو ما حاول تداركه المشرع في قانون المالية 2020 باستثناء الشخصية المعنوية مهما كان رقم أعمالها المحقق.
- اخضاع أصحاب المهن الحرة (محامون _ أطباء _ موثقيين) الذين كانوا خاضعين لنظام التصريح المراقب لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة والاكتفاء بتسديد 12% من رقم الاعمال بدلاً من

تسديد TVA و TAP و IRG يعتبر غير عادلا بالنسبة للمكلفين الآخرين، كما يفتح المجال لهذه الفئة بالتهرب كون نظام ضريبة الجزافية الوحيدة ضعيف مقارنة بنظام التصريح المراقب والحققي.

- تحديد الحد الأدنى للضريبة ب 10.000 دج فتح المجال أمام المكلفين للتحايل والتصريح برقم أعمال معدوم أو متدني من أجل تسديد الحد الأدنى فقط وبالتالي نقص وتدني التحصيل الضريبي بصفة كبيرة
- ساهم الاجراء التعاقدي المعمول به قبل 2015 والذي تم استحداثه مرة أخرى مجددا في قانون المالية سنة 2020 والذي من خلاله تحدد الإدارة الجبائية رقم أعمال المكلف واعتماده لمدة سنتين في التقليل من حالات الغش والتهرب الضريبي مقارنة بالنظام التصريحي.
- ساهم قانون المالية التكميلي لسنة 2020 الذي ينص على أن المكلف بالضريبة هو الذي يصرح برقم أعماله إلى انعدام المصدقية والشفافية، إضافة إلى زيادة حالات الغش والتهرب الضريبي.
- تدابير الضريبة الجزافية الوحيدة لم تمتص أصحاب الأنشطة الموازية (السوداء) الموجودة في السوق، والتي تعتبر منافسا قويا للمكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية وتدفعهم إلى التمرد هم أيضا باللجوء التهرب الضريبي.
- فرض معدلين مختلفين 5 و 12 دون دراسة دقيقة وذات بعد استراتيجي يزيد من فرص التهرب الضريبي وبالتالي تدني مستوى التحصيل الضريبي.

التوصيات المتمثلة في الآليات والتدابير المستقبلية لإصلاح نظام الضريبة الجزافية الوحيدة:

- وجوب قيام الإدارة الضريبية بتخصيص أيام ونوبات للتعريف لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، لان أغلب المكلفين بالضريبة لا يزال في اعتقادهم أن الإدارة الضريبية هي من تقوم بإعداد الضريبة والإعلام بها.
- التشجيع على التحول الرقمي في الأنظمة الضريبية تحالفا واسع النطاق من الأطراف المعنية لتنفيذ الإصلاحات القانونية اللازمة وتوفير التمويل المطلوب يدعم العدالة والشفافية والتحصيل العادل للضريبة.
- اعتماد الدفع الالكتروني مع منح تحفيزات جبائية كتخفيض في نسبة الضريبة على رقم الأعمال المحقق الحقيقي عن طريق الدفع الالكتروني.
- اعتماد نظام الفوترة أو الدلائل لإعطاء المصدقية الحقيقية لمختلف المعاملات وبالتالي التحصيل العادل للضريبة.
- العمل بالبطاقات المالية عوض حمل النقود لتفادي الأموال المزورة خصوصا في المعاملات الكبرى وتحقيق الشفافية في المعاملات.
- العمل على توسيع الوعاء أهم من الرفع في الضريبة.
- العمل على الترقيم الجبائي أو التعريف الجبائي للمكلفين والاستفادة من الامتيازات مثال (الفلاحة المعرفين جبائيا يستفيدون من خصومات على TVA عند شراء الاعلاف) يحقق العدالة والتحصيل العادل للضريبة.
- إنشاء أسواق جوارية لنشاطي تجارة الجملة والتجزئة عبر تراب وفضاءات البلديات من أجل القضاء على الأسواق الموازية يحقق العدالة والتحصيل العادل للضريبة.
- تقوية العلاقات عن طريق إنشاء شبكة معلوماتية الكترونية تربط الإدارة الجبائية مع كل من البنوك والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لعمال الأجرا والخزينة العمومية، إضافة إلى توفير مختلف

الوسائل المادية والبشرية اللازمة من أجل تغطية ومراقبة أكبر فئة ممكنة من المكلفين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة.

- العمل على جعل كل المعاملات التجارية والخدمات تتم عن طريق البنك أي تصبح أرصدة المكلفين مراقبة والاستفادة من إعفاء 3 سنوات الأولى ثم تطبيق معدل 1% فقط من رقم الأعمال السنوي (الحقيقي) أحسن من تطبيق (5% و 12%) من رقم أعمال جزافي غير صادق ولا يمثل إطلاقا ما يحققه المكلفين بالضريبة.

7-قائمة المراجع

- الجيلاني بلواضح. (31 12, 2018). تحليل وتقييم نظام الضريبة الجزافية في ظل الإصلاح الجبائي الجزائري -دراسة حالة مفتشية الضرائب أولاد دراج ولاية المسيلة خلال السنوات (2006، 2007، و2015). *مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد*، 2(2)، 352-371.
- "المادة 13 من قانون 10-14 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015".
- "المادة 14 من قانون 09 - 09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 يتضمن قانون المالية لسنة 2010".
- "المادة 14 من قانون 20 - 07 المؤرخ في 4 يونيو 2020 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020".
- "المادة 15:1 من قانون رقم 90 - 36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 يتضمن قانون المالية 1991".
- "المادة 2 من قانون 06-24 مؤرخ في 26 ديسمبر 2006 يتضمن قانون المالية لسنة 2007.
- المادة 282 مكرر 1 من قانون 06 - 24 مؤرخ في 26 ديسمبر 2006 يتضمن قانون المالية لسنة 2007".
- "المادة 3 من قانون 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012 المتضمن قانون المالية لسنة 2013".
- "المادة 41 تعدل أحكام المادة 3 من قانون الاجراءات الجبائية، من القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 يتضمن قانون المالية لسنة 2017".
- "المادة 42 من القانون 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015".
- "المادة 8 من القانون 14-19 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المتضمن قانون المالية لسنة 2020".
- إيمان طاطا. (1 7, 2022). أثر تعديلات نظام الضريبة الجزافية الوحيدة على إيرادات خزينة الدولة الجزائرية. *مجلة المؤسسة*، 11(1)، 143-152.
- عبد المجيد بلحوت، و عمر حمزة زواوي. (19 12, 2019). الانتقال من النظام الجزافي إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين تحسين مردودية التحصيل وتسهيل الاجراءات الجبائية - دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب المسيلة 2007-2016. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، 12(2)، 799-814.
- عبد النور بورنيسة. (26 7, 2021). تعقيدات النظام الضريبي: دراسة حالة الجزائر. *مجلة دراسات جبائية*، 10(1)، 72-90.
- محمد لعلوي. (11 4, 2022). الضريبة الجزافية الوحيدة (دراسة في نظامها القانوني وأهم التعديلات الواردة عليه). *مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة*، 9(1)، 1026-1048.
- نادية عبد الرحيم . (12 05, 2022). تقييم أثر تطبيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة للفترة الممتدة من 2015 إلى 2019 على المردودية الجبائية دراسة ميدانية على مراكز الضرائب بولاية تلمسان. *مجلة مجاميع المعرفة*، 8(1)، 181-194.
- BELAOUJIA, H., & HAMDANI, N. (2021, 4 25). contribution of administrative factors in improving relationship between taxpayer and tax administration in algeria - A statistical study sample-. *Knowledge OF Aggregatees Magazine*, 7(1), 67-84.

- Dahmoune, f., & Karmi, M. (2024, 7 11). THE IMPACT OF THE DIGITAL TRANSFORMATION OF THE TAX ADMINISTRATION IN ALGERIA ON THE TAXPAYER'S TAX COMPLIANCE (jibaya'ticPORTAL MODEL). *review of tax studies*, 13-1(24), 7-21.
- HIMRANE, M., Rimouche, K., & Larioui, A. (2022, 5 27). Vers la simplification des systèmes fiscaux - etude analytique -. *Journal des études financières*, 9(2), 297-320.
- Oginni, s., EL-Maude, J., Abdulasalam, M., & Mustapha, N. (2014, 1 9). TAX COMPLEXITY AND TAX COMPLIANCE IN AFRICAN SELF-ASSESSMENT ENVIRONMENT. *international journal of management research & review*, 4(5), 575-582.

8- قائمة الملاحق معامل الارتباط ألفا كرونباخ

Statistiques de fiabilité		Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments	Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,931	16	,856	15

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,946	31

معامل الارتباط بيرسون للمحورين مع الأداة الكلية للمحور

Corrélations				
		المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
المحور الأول	Corrélation de Pearson	1	,973**	,939**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	1108	1108	1108
المحور الثاني	Corrélation de Pearson	,973**	1	,834**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	1108	1108	1108
المحور الثالث	Corrélation de Pearson	,939**	,834**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	1108	1108	1108

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المحور الأول: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار T

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور الأول	1108	4,3436	,47147	,01416

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور لاول	94,864	1107	,000	1,34364	1,3158	1,3714

المحور الثاني: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار T

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور الثاني ني	1108	4,4063	,34084	,01024

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور ثاني	137,343	1107	,000	1,40632	1,3862	1,4264